مكانة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية: دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس (2013-2016)

The status of local collection in the financing of local communities: Case Study of Municipalities of Boumerdes State (2013-2016)

أ.د بوزيدة حميد، أستاذ التعليم العالي، جامعة امحمد بوقرة– بومرداس
البريد الالكتروني: bouzidah35@yahoo.fr
خلادي راضية، طالبة دكتوراه، جامعة يحيى فارس– المدية
البريد الالكتروني: khelladiradia@gmail.com

تاريخ الإيداع: 4-7-2018 **تاريخ القبول: 5-2-2019**

ملخص:
تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف مصادر تمويل الجماعات المحلية و التي شهدت تطورا كبيرا من خلال الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الجزائر، كما تهدف إلى تسليط الضوء على واقع الجباية المحلية في الجزائر مع تخصيص دراسة حالة بلديات ولاية بومرداس خلال الفترة 2013 -2016، و من أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري عند القاء الضوء على مختلف الرسوم والضرائب التي تمثل مصدر تمويل للجماعات المحلية، والمنهج التحليلي عند استعراض الإحصائيات لمختلف مداخيل بلديات ولاية بومرداس، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجماعات المحلية تعتمد في تمويلها على مصادر خارجية وأخرى داخلية وكذا على مصادر جبائية وأخرى غير جبائية ومن المصادر الجبائية هناك من تمولها بصفة كلية أو جزئية، كما أن مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية لولاية بومرداس تبقى ضئيلة نظرا لوجود معوقات تحول دون تحقيقها لهدفها منها لامركزية التشريع وتفشي ظاهرة التهرب الضريبي، وقد اقترحت الدراسة إعطاء بعض الاستقلالية للجماعات المحلية في سن القوانين والضرائب التي تجدها ملائمة لزيادة مواردها.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية؛ الإيرادات الجبائية؛ الجباية المحلية.

Abstract:

The study aims at identifying the various sources of financing of the local communities, which witnessed a great development through the fiscal reforms carried out by Algeria. It also aims to shed light on the reality of the local collection in Algeria with the study of the case of the municipalities of

Boumerdes province during 2013-2016,For this purpose, the descriptive approach was based on the theoretical aspect in shedding light on the various fees and taxes that represent a source that tends to local communities, and the analytical approach when reviewing the statistics of the various revenues of the municipalities of the state of Boumerdes, The results of this study indicate that local groups rely on external and internal sources as well as on sources of taxation and other non-punitive and tax sources there are funded in whole or in part. The contribution of local tax revenues to the state of Boumerdes remains small because of the presence of The study suggested giving some autonomy to local communities in enacting the laws and taxes they find suitable to increase their resources.

Key words: municipalities; tax revenues; Local collection.

تمهيد:

سعت الجزائر إلى إعادة النظر في استراتيجيتها التنموية من خلال اعتماد سياسة اللامركزية الإدارية، وهذا عن طريق تخلي السلطة المركزية للدولة عن العديد من الاختصاصات لصالح الجماعات المحلية قصد إرساء التنمية المحلية، خاصة البلدية من جانب اتخاذ القرارات وإعداد البرامج التنموية على اعتبار أن البلدية مسؤولة عن الاستجابة لاحتياجات المواطنين، فقد وجدت البلديات الجزائرية نفسها ملزمة بتوفير وتأمين حاجات المواطنين اللامتناهية من سكن ونظافة وتهيئة المحيط وغيرها التي تحقق التنمية المحلية.

من أجل تحقيق التنمية المحلية كان لزاما على الدولة توفير الامكانيات المالية والبشرية الضرورية لهذه العملية، فقد عملت الدولة على توفير مصادر تمويل للجماعات المحلية،ومن بين هذه المصادر نجد الموارد الجبائية التي تعد من أهم الموارد التي خصصتها الدولة لتمويل الجماعات المحلية، وذلك بوضع القوانين والتشريعات التي تحدد كيفية تحصيل الضرائب من طرف الجماعات المحلية ونسبها.

اهتمت الدولة بمداخيل الجماعات المحلية من الضرائب، وهذا من خلال محاولة تنويع مصادره والبحث عن أوعية ضريبية متنوعة، من أجل تمكين الجماعات المحلية من

الحصول على موارد مالية دائمة تمكنها من تحقيق التنمية المحلية، كما ظهر هذا الاهتمام من خلال الإصلاح الضريبي لسنة 1992 الذي فصل الجباية العائدة للدولة عن جباية الجماعات المحلية على اعتبار أن هذه الأخيرة تتمتع بالاستقلال المالي و الإداري.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكاليةالرئيسية التالية:

ما مكانة الجباية المحلية في تمويل الجماعات المحلية؟ وما واقع ذلك على مستوى بلديات ولاية بومرداس؟

هذا السؤال يمكن تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي مصادر تمويل الجماعات المحلية؟**
- **كيف هو واقع الجباية المحلية في الجزائر وبالخصوص و في ولاية بومرداس؟**
- **ما هي معوقات التي تحول دون تحقيق التمويل للجماعات المحلية في الجزائر؟**

كإجابة أولية على السؤال الرئيسي و الأسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- هناك مصادر متعددة لتمويل الجماعات المحلية سواء داخلية أو خارجية.
- تعنى الجباية المحلية في لجزائر بأهمية كبيرة من طرف المسؤولين نظرا لتراجع مداخيل الجباية البترولية .
- هناك معوقات تحول دون تفعيل الجباية المحلية في الجزائر.

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث إلى أهمية موضوع الجباية المحلية الذي يعتبر كبديل للجباية البترولية في الجزائر، وهذا بالنظر إلى الأزمات المالية العالمية وانخفاض سعر البترول في السوق العالمية، ما أدى إلى تأثر الاقتصاد الجزائري نظرا لاعتماده بنسبة كبيرة في مداخيله على البترول، من هنا كان لزاما الاهتمام بالجباية المحلية وتطوير وسائل تفعيلها.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- التعرف على مصادر تمويل الجماعات المحلية.
- التعرف على واقع الجباية المحلية في الجزائر من خلال التعرض لمختلف الرسوم والضرائب التي تدخل ضمن تمويل الجماعات المحلية، و القاء الضوء

على بلديات ولاية بومرداس من خلال دراسة احصائية لمختلف البلديات خلال الفترة 2013-2016.

- التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تمويل الجماعات المحلية واقتراح حلول لها.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق لأهم مصادر تمويل الجماعات المحلية واسقاط ذلك على بلديات ولاية بومرداس، حيث تم تحليل مختلف الاحصائيات المستعملة في الدراسة من خلال الجداول والأشكال البيانية، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

أولا: مصادر تمويل الجماعات المحلية.

ثانيا: تطور الموارد الجبائية المحلية لبلديات ولاية بومرداس للفترة 2013-2016.

ثالثا: معوقات تمويل الجماعات المحلية.

أولا: مصادر تمويل الجماعات المحلية:

يعتبر التمويل المحلي أداة لتحقيق التنمية المحلية، حيث يمثل كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة.

كشخص معنوي من أشخاص القانون العام، تحتاج البلدية إلى موارد مالية لقيامها بالوظائف الموكلة لها، و لموارد البلدية مصادر متنوعة، حيث نجد موارد تأتي من الإيرادات الجبائية و أخرى من تخصيصات الصندوق المشترك للجماعات المحلية و مساعدة الدولة، بالإضافة إلى القروض.

يمكن تصنيف مصادر تمويل الجماعات المحلية إلى موارد خارجية و أخرى داخلية نستعرضها كما يلي:

1. الموارد الخارجية:

تلجأ الجماعات المحلية للتمويل الخارجي في الحالات الاستثنائية، و هذا إذا كانت الموارد الداخلية لا تكفي لتغطية نفقات التجهيز و الاستثمار في الميزانية المحلية، كما يمكن أن يكون هذا التمويل مقصود من طرف الحكومة عند تقديمها للإعانات من فترة لأخرى، و تتمثل الموارد الخارجية في:(بسمة عولمي، ص300. بتصرف).

1.1. الإعانة الحكومية

هي مبالغ تساهم بها الدولة في الإنفاق على التنمية المحلية، و هي تهدف إلى تكملة الموارد المالية للهيئات المحلية، بالإضافة إلى تقليل الفوارق بينها لتحقيق التوازن بين

حاجات المجتمع و مستوى الخدمات و السلع المقدمة، تنقم الإعانات الحكومية إلى إعانات تمنحها الدولة تتمثل أساسا في المخططات البلدية للتنمية، و إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

2.1. القروض

تظل الإعانات الحكومية محدودة وتبقى منحصرة في تامين مرافق عامة و تدعمها، ومن هنا تظهر القروض لتمويل مشاريع التنمية المحلية.

2. الموارد الداخلية

تتمثل في الموارد المالية الذاتية للجماعات المحلية التي تظهر مدى قدرة الجماعات المحلية في الاعتماد على نفسها في تمويل التنمية المحلية، و يمكن تقسيمها إلى موارد غير جبائية وموارد جبائية.

1.2. موارد التمويل غير الجبائية

تتمثل هذه الموارد أساسا فيما ينتج عن توظيف الجماعات المحلية لإمكانياتها ومواردها الخاصة المتعلقة باستغلال أملاكها و تسيير ثروتها العقارية، وهي كما يلي:

1.1.2.إيرادات و نواتج الأملاك

هيالإيرادات التي تتحصل عليها الجماعات المحلية عن طريق استغلال أملاكها من طرف الغير، ومن بين هذه الإيرادات حقوق الإيجار و حقوق استغلال الأماكن في المعارض و الأسواق و أماكن التوقف...الخ.

2.1.2.إيرادات الاستغلال المالي

تتمثل في نواتج استغلال الموارد المالية الناتجة عن بيع منتجات أو تأدية خدمات للمواطنين من أمثلتها نواتج بيع السلع و تأدية الخدمات المتمثلة في فحص و ختم اللحوم، رسوم عملية الإبادة و مكافحة الأوبئة...الخ.

2.2. موارد التمويل الجبائية

تمثل الإيرادات الجبائية بشكل عام أهم مورد مالي للجماعات المحلية، خاصة في البلديات ذات النشاط الاقتصادي الكبير وذات الكثافة السكانية العالية، فهي بذلك تعتبر عنصرا هاما من عناصر الاستقلال المالي المحلي.

هناك بعض الإيرادات الجبائية التي تستفيد منها الجماعات المحلية بصفة كلية و هناك من تستفيد منها بصفة جزئية نقوم بالتفصيل فيها كما يلي:

1.2.2.الإيرادات المحصلة جزئيا لصالح الجماعات المحلية

تستفيد الجماعات المحلية جزئيا من مجموعة من الرسوم و الضرائب، حيث جزء يدخل لميزانية الجماعات المحلية و جزء يذهب إلى الصندوق المشترك للجماعات المحلية و ميزانية الدولة.

1.1.2.2.الضريبة الجزافية الوحيدةIFU

جاءت هذه الضريبة لتبسيط النظام الجبائي الجزائري، حيث تم تعويض الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على القيمة المضافة و الرسم على النشاط المهني بضريبة جزافية وحيدة ، حيث أسست ابتداء من 1 جانفي 2007 بموجب المادة 2 من قانون المالية لسنة 2007.

تقسم هذه الضريبة بنسب مختلفة كما هو موضح في الجدول الموالي (المادة 282 2017، ص74).

جدول رقم 1: توزيع حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة

الجهة	النسبة
ميزانية الدولة	%49
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	%5
ميزانية البلدية	%40,25
غرفة التجارة و الصناعة	%0,5
ميزانية الولاية	%5
الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية	%0,01
غرفة الصناعات التقليدية و المهن	%0,24

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المدة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.

2.1.2.2.الرسم على القيمة المضافة

أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، نظرا للمشاكل التي شهدها النظام السابق من حيث تعقده و عدم ملائمته و الاصلاحات التي شهدها الاقتصاد الوطني.

يتعلق هذا الرسم بالقيمة المضافة للمؤسسة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات التجارية، وتحسب هذه القيمة بالفرق بين الانتاج الاجمالي و الاستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات، يتحمل هذا الرسم المستهلك النهائي.

كان هذا الرسم يطبق في البداية بأربعة معدلات ثم خفضت إلى معدلين ابتداء من قانون المالية لسنة 2001 و هما 17% و7%، وفي قانون المالية لسنة 2017 تم الرفع من هذين المعدلين ليصبحا 19% و 9%.

يتم توزيع محصلة هذا الرسم كما هو موضح في الجدول الموالي (المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الاعمال 2017، ص37.).

جدول رقم 2: توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة

الجهة	النسبة
ميزانية الدولة	%75
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	%15
ميزانية البلدية	%10

المصدر: من إعداد الباحثين حسب المادة 161 من قانون الرسوم على رقم الأعمال 2017

أما الرسم على القيمة المضافة المتأتية من السلع المستوردة فيتم توزيع محصلته كما يلي:

جدول رقم 3: توزيع حصيلة الرسم على القيمة المضافة المتأتية من السلع المستوردة

الجهة	النسبة
ميزانية الدولة	%85
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	%15

المصدر: من إعداد الباحثين حسب المادة 161من قانون الرسوم على رقم الأعمال 2017

3.1.2.2.الضريبة على مداخيل كراء العقارات:

تفرض هذه الضريبة على المداخيل التي تأتي من كراء المحلات ذات الطابع السكني أو التجاري، ويوزع حاصل هذه الضريبة كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 4: توزيع حصيلةالضريبة على مداخيل كراء العقارات

الجهة	النسبة
ميزانية الدولة	%50
ميزانية البلدية	%50

المصدر: من إعداد الباحثين.

4.1.2.2.الضريبة على الممتلكات

حددت المادة 274 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الأشخاص الخاضعين للضريبة على الأملاك و هم:

- الأشخاص الطبيعيون الذين يوجد مقرهم الجبائي في الجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة في الجزائر أو خارج الجزائر.
- الأشخاص الطبيعيون الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.

و يتم توزيع ما تحصل من هذه الضريبة كما يلي (المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2017)

جدول رقم 5: توزيع حصيلة الضريبة على الممتلكات

الجهة	النسبة
ميزانية الدولة	%60
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	%20
ميزانية البلدية	%20

المصدر: من إعداد الباحثين حسب المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة،2017.

5.1.2.2.الرسم على النشاط المهني:

حسب المادة 217 من قانون الضرائب و الرسوم المماثلة، فإن هذا الرسم يستحق بصدد رقم أعمال يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح المهنية أو للضريبة على أرباح الشركات.

يؤسس هذا الرسم حسب المادة219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على المبلغ الإجمالي للمداخيل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة.

جدول رقم6: توزيع حصيلةالرسم على النشاط المهني

الجهة	النسبة
ميزانية الدولة	%29,5
الصندوق المشترك للجماعات المحلية	%5,5
ميزانية البلدية	%65

المصدر: من إعداد الباحثين حسب المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة2017.

كما أن ميزانية البلديات تستفيد من نسبة من حواصل بعض الرسوم نلخصها في الجدول التالي (أحمية فاتح، 2012، ص186).

جدول رقم 7: نسبة حواصلرسوم أخرى التي تستفيد منها ميزانية البلدية

اسم الرسم	النسبة التي تستفيد منها ميزانية البلديات
الرسم الاضافي على المياه المستعملة في الصناعة	%50
الرسم على إطارات العجلات الجديدة أو المستوردة	%40
الرسم على الزيوت الصناعية	%50
الرسم على النفايات الصناعية المرتبطة بأنشطة المستشفيات والعيادات	%25
الضريبة على الصيد البحري	%50

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على أحمية فاتح، السياسات الجبائية كأداة للتنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة،2012، ص186.

2.2.2.الإيرادات المحصلة كليا لصالح الجماعات المحلية:

هناك إيرادات جبائية تتحصل منها البلدية على نسبة مائة بالمائة، يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم8: الضرائب و الرسوم المحصلة كليا في ميزانية الجماعات المحلية

نوع الضريبة أو الرسم	الهيئة المكلفة بتصفية الضرائب والرسوم	الهيئة المكلفة بالتحصيل
الرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية، المواد 284-267 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم.		أمين خزينة البلدية.
رسم التطهيري المواد 263-266 من قانون الضرائب المباشرة.	يحدد مبلغ الرسم بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي ويخضع لمصادقة السلطة الوصية.	الجزائرية للمياه، بواسطة فواتير المياه.
الرسم الخاص على رخصة البناء.	رئيس المجلس الشعبي البلدي.	أمين خزينة البلدية.
الرسم على الإعلانات الضوئية، المواد 122-123 من قانون الطابع.	رئيس المجلس الشعبي البلدي	أمين خزينة البلدية.
الرسم الخاص بالإعلانات والصفائح المهنية، مادة 56 من قانون المالية 2000.		أمين خزينة البلدية.
الرسم على الإقامةالمواد 59-66 من قانون المالية 1998.	يحدَّد الرسم بموجب مداولة	يحصل من قبل أمين خزينة البلدية عن طريق أصحاب الفنادق ومؤجري الشقق.
الرسم على الحفلات.	المجلس الشعبي البلدي.	أمين خزينة البلدية.

المصدر: من إعدادا الباحثين اعتمادا على ق.ض.م.غ.م

جدول رقم 09: تطور الإيرادات الجبائية الموجهة للولايات و البلديات، الوحدة: مليون دينار

السنوات الرسوم	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرسم على النشاط المهني	62336	70121	85218	107623	123626	128738
الدفع الجزافي	2502	416	112	69	51	30
الرسم على القيمة المضافة	6153	5808	6671	7949	9707	10599
الرسم العقاري/ رسم التطهير	1105	1153	1626	752	1257	1030
الرسم على رفع القمامات المنزلية	300	414	3779	210	414	344
ضريبة على الاملاك	21	17	17	18	97	52
الرسم على السكن	1411	1486	1775	1755	1804	1911
الضريبة الجزافية الوحيدة	/	/	3047	3930	4214	4739
الضريبة على الدخل/ المداخيل العقارية	/	/	/	/	1529	2055
اخرى	/	/	1467	7588	3125	1598
المجموع	73828	79415	100913	129894	145823	151096

المصدر: وزارة المالية.

ثانيا: تطور الموارد الجبائية المحلية لبلديات ولاية بومرداس للفترة 2013-2016

1.بطاقة فنية عن ولاية بومرداس

1.1.الموقع الجغرافي:

تقع ولاية بومرداس في الشمال المركزي للجزائر وتمتد على شريط ساحلي يزيد عن 80كم. تتربع على مساحة تقدر بـ 1456,68 كم2 ويقطنها حوالي : 831.000

نسمة تحدها غربا ولاية الجزائر ومن الجنوب الغربي ولاية البليدة، أما من الشرق فتحدها ولاية تيزي وزو وجنوبا ولاية البويرة ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط.

2.1. بلديات و دوائر الولاية:

تأسست الولاية من خلال التقسيم الإداري لسنة 1984، و هي تتكون في الوقت الحالي من 9 دوائر منها دائرة بومرداس، دائرة دلس، دائرة الثنية... الخ و 32 بلدية منها بلدية بغلية، قورصو، تيجلابين، يسر.

3.1. إمكانيات الولاية السياحية و التجارية:

تتميز ولاية بومرداس باحتوائها على إمكانيات سياحية كبيرة، و هذا نظرا لامتدادها على شريط ساحلي يجعل منها ولاية سياحية من الدرجة الاولى،بالإضافة إلى المعالم التاريخية السياحية المنتشرة عبر ربوع بلديات الولاية، كما أنها تضم سد قدارة الذي يزود العاصمة بالمياه الشروب.

كما أن الولاية تحوي ثلاث موانئ هي ميناء دلس، زموري و ميناء جنات بالإضافة إلى العديد من مرافئ الصيد البحري، حيث تشتهر هذه البلديات بصيد السمك و رواج تجارته فيها.

تعتبر عاصمة الولاية مدينة جامعية لاحتوائها على العديد من المعاهد الوطنية التي تم إدماجها لتشكل جامعة امحمد بوقرة سنة 1998، بالإضافة إلى المعهد الجزائري للبترول و غيره.

2. تحليل تطور موارد التمويل الجبائية المحلية لبلديات ولاية بومرداس:

سنحاول تسليط الضوء على أهم الرسوم و الضرائب التي تمول ميزانية بلديات ولاية بومرداس وهذابتحليل تطور هذه الموارد خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2016، بالاعتماد على إحصائيات من وثائق من مديرية الإدارة المحلية لولاية بومرداس.

1.2.الرسم على القيمة المضافة:

يمكن توضيح تطور الإيرادات المحلية المتأتية من الرسم على القيمة المضافة لبعض بلديات ولاية بومرداس من خلال الجدول رقم10كما يلي:

جدول رقم 10: تطور الإيرادات الجبائية من الرسم على القيمة المضافة لبعض بلديات ولاية بومرداس للفترة 2013 – 2016 الوحدة دج

السنوات / البلدية	2013	2014	2015	2016
بومرداس	67 680 922	70 510 878	70 898 413	71 239 968
بغلية	4 159 623	8 932 066	6 068 425	3 849 155
اولاد عيسى	148 284	110 367	61 604	37 808
دلس	13 534 477	14 002 744	17 460 960	11 446 115

المصدر: من إعدادا الباحثين بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية بومرداس.

بالاعتماد على أرقام الجدول رقم 10 قمنا بإعداد الأشكال الموالية من أجل تحليل هذه الأرقام و معرفة تطور مداخيل بلديات العينة من الرسم على القيمة المضافة خلال فترة الدراسة و قد جاءت الأشكال كما يلي :

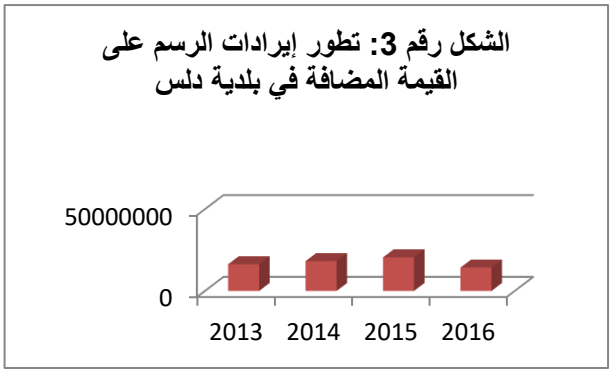

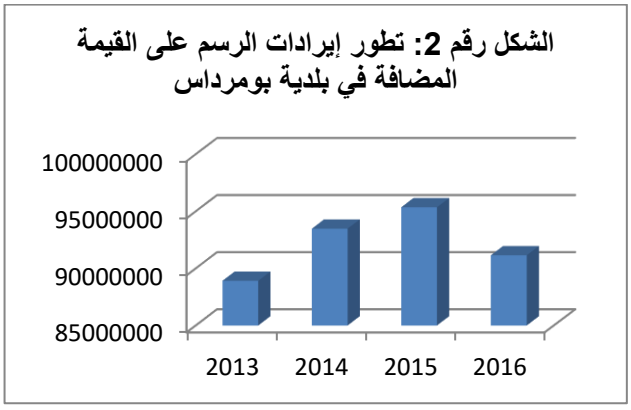

الشكل رقم 4: تطور إيرادات الرسم على القيمة المضافة في بلدية بغلية

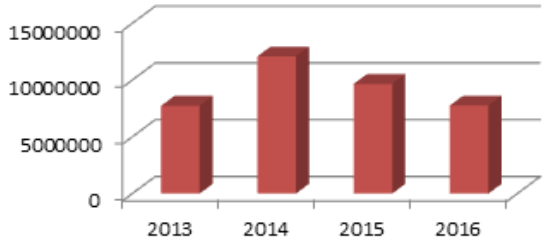

الشكل رقم 5: تطور إيرادات الرسم على القيمة المضافة في أولاد عيسى

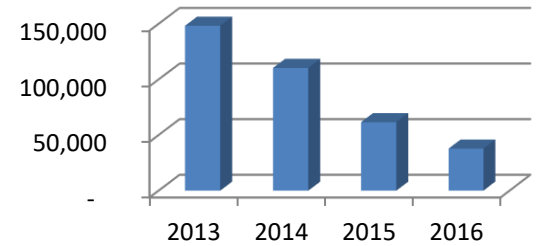

من خلال الأشكال السابقة نلاحظ أن قيمة الموارد الجبائية من الرسم على القيم المضافة بالنسبة للبلديات المختارة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2015 كانت في ارتفاع مستمر، ولكن في سنة 2016 انخفضت هذهالقيمة في كل من بلدية بومرداس، دلس وبغلية، غير أن بلدية اولاد عيسى المعزولة فإن الإيرادات المتأتية من الرسم على القيمة المضافة كانت في تدهور مستمر خلال فترة الدراسة من 2013 إلى غاية 2016.

يمكن إرجاع سبب التدهور في سنة 2016 إلى تراجع النشاط التجاري و الاقتصادي في الولاية، أو إلى ضعف تحصيل الرسوم خاصة في البلديات المعزولة والفقيرة، كما يمكن إرجاعها إلى تدني القدرة الشرائية للمواطنين خاصة الجزائر وتعيش أزمة اقتصادية في الفترة الحالية.

2.2. الرسم على النشاط المهني:

تشكل نسبة الإيرادات التي تدخل لميزانية البلدية من الرسم على النشاط المهني 65%، ومن خلال الجدول رقم 12 نوضح تطور الإيرادات المتأتية من الرسم على النشاط المهني بالنسبة لمجموع بلديات ولاية بومرداس خلال الفترة من 2013-2016.

جدول رقم 11: تطور الإيرادات الجبائية من الرسم على النشاط المهني لمجموع بلديات ولاية بومرداس للفترة 2013 – 2016 الوحدة: دج

السنوات	2013	2014	2015	2016
مجموع البلديات	535 659 937	793 117 403	1 599 055 925	2396 116 957

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من مديرية الضرائب لولاية بومرداس.

شهدت الإيرادات المحلية من الرسم على النشاط المهني ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة من 2013 إلى 2016 وهذا ما يوضحه الشكل رقم 06.

من أجل التفصيل أكثر نأخذ عينة من البلديات و نرى تطور الايراد المتأتي من الرسم على النشاط المهني خلال فترة الدراسة.

بالاعتماد على أرقام الجدول رقم 11 قمنا بالتوصل إلى الأشكال التالية التي تظهر تطور الإيرادات المحلية من الرسم على النشاط المهني حسب بلديات الولاية بصفة كلية ثم أخذنا بعض البلديات وأظهرنا التطور في الايراد من الرسم على النشاط المهني التي تأخذ منه ميزانية البلدية ما نسبته 65%.

الشكل رقم 6: تطور الايرادات المحلية من الرسم على النشاط المهني لبلدية بومرداس

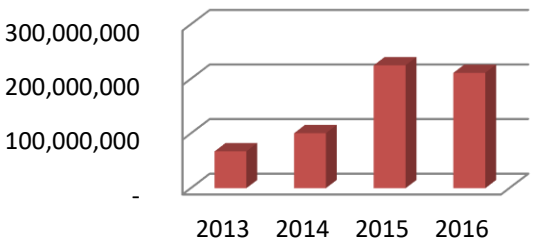

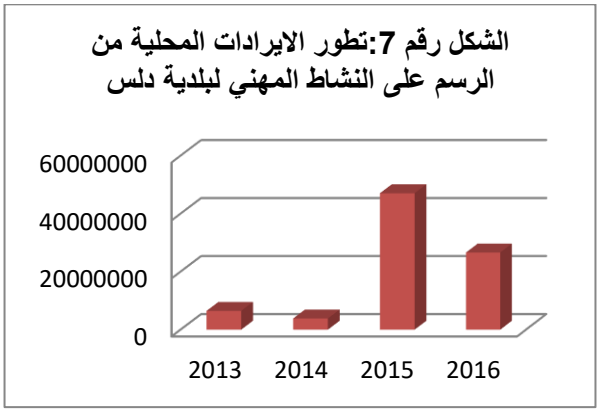

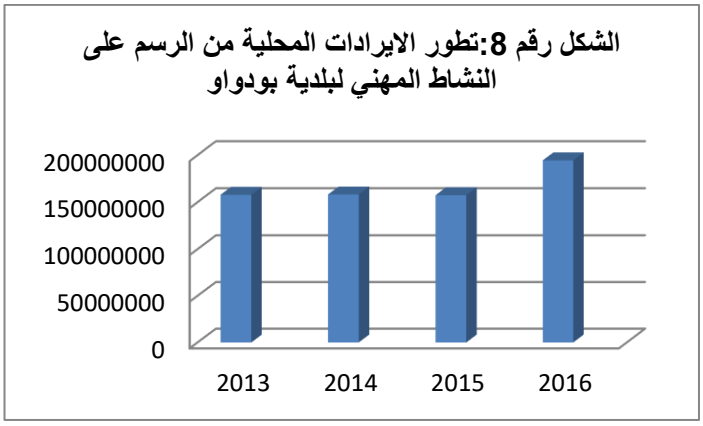

من خلال الأشكال السابقة وبمقارنة الموارد المحلية المتأتية من الرسم على النشاط المهني لبلديات ولاية بومرداس، فإننا نجد أنه في سنة 2013 كانت المبالغ المتأتية من تحصيل الإيرادات من الرسم على النشاط المهني ضئيلة بالنسبة لبلديات الولاية وهذا ما يؤكده الشكل رقم 6، ثم بدأت هذه المبالغ ترتفع نسبيا في سنوات 2014 و2015 بالنسبة للبلديات التي أخذناها كعينة، وفي سنة 2016 انخفضت المبالغ التي حصلت من الإيرادات للرسم على النشاط المهني في بعض بلديات بومرداس، وهناك بلديات ارتفعت الإيرادات المتأتية من الرسم على النشاط المهني و كعينة أخذنا بلدية بودواو.

يمكن ارجاع الارتفاع إلى وجود نشاط تجاري كبير أدى إلى وجود إيرادات جبائية مرتفعة تحصلت عليها البلديات.

3. نسبة تطور الإيرادات الجبائية المحلية بالمقارنة بميزانيات البلديات للفترة 2012-2015:

من أجل معرفة مكانة الإيرادات المحلية الجبائية في إجمالي إيرادات الجماعات المحلية قمنا بمقارنة الإيرادات الجبائية المحلية لبلديات ولاية بومرداس مع الإيرادات الاجمالية للسنوات من 2012 إلى 2015 نظرا لعدم توفر الإحصائيات لسنة 2016، هذا ما يوضحه الجدول رقم12.

جدول رقم 12: نسبة الإيرادات الجبائية المحلية من الإيرادات الاجمالية لبلديات بومرداس للفترة 2012 – 2015

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
الإيرادات الاجمالية المحلية للولاية	12 389 577 838	12 880 638 630	13683788208	1 474 4471 050
الإيرادات الجبائية المحلية للولاية	2 487 695 582	2 796 982 609	2 996 459 609	3 482 370 471
نسبة التطور	**20,07%**	**21,71%**	**21,89%**	**23,61%**

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على وثائق من مديرية الادارة المحلية لولاية بومرداس.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية المحلية في ميزانيات الجماعات المحلية لولاية بومرداس كانت ضئيلة خلال فترة الدراسة حيث أنها لم تتجاوز 23,61% منها، رغم أنها في تزايد خلال هذه الفترة حيث كانت في سنة 2012 تمثل 20,07% لترتفع في سنة 2015 إلى غاية 23,61%، إلا أنها تبقى نسبة ضئيلة جدا تجعل الجماعات المحلية غير قادرة على تمويل مشاريعها التنموية من خلال ايراداتها الجبائية، و بالتالي اعتمادها على الإيرادات الاخرى مثل إعانات الدولة و القروض.

ثالثا: معوقات تمويل الجماعات المحلية:

تعتبر الموارد الجبائية المحلية من أهم الموارد التي تقوم عليها البلدية، و تعتمد البلدية على هذه الموارد من أجل تمويل المشايع التنموية التي تساعد في تحسين الوضعية الاجتماعية للمواطنين من خلال الرفع من التنمية المحلية، وهذا عن طريق تمويل المشاريع المحلية التي تنمي الوضعية المعيشية للمواطن.

غير أن هناك معوقات تحول دون ان تحصل هذه الإيرادات نذكر منها:

1. التهرب الضريبي:

انتشار هذه الظاهرة أدى إلى عدم تحصيل الإيرادات الجبائية المحلية المختلفة من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، فتملص المكلف بالضريبة من أداء واجباته الضريبية حرم كلا من الدولة و الجماعات المحلية من الإيرادات الجبائية، هذا ما يترتب عنه آثارا سلبية على مختلف المستويات، كما ينجر عنه قصور في الانفاق العام الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

و تظهر حدة ظاهرة التهرب الضريبي من خلال نتائج الرقابة الجبائية في ولاية بومرداس سواء التحقيق المحاسبي أو التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية، حيث بلغت المبالغ المسترجعة من التحقيق المحاسبي والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لسنتي 2013 و2014 993 178 283دج و 228 983 258 دج على التوالي و التي تبقى رهينة عملية التحصيل.

2. ضعف التحصيل الضريبي:

تؤديعملية التحصيل دورا مهما في النظام الجبائي، و تؤثر فيها العديد من العوامل، مثل انتشار الأنشطة الخفية، كثرة الاعفاءات، نقص الوعي الضريبي للمكلف و الضمير المهني للموظف...، هذا ما يؤدي إلى صعوبة التحصيل.

رغم اتجاه الجزائر في سياستها الضريبية نحو التخفيف من العبء الضريبي من أجل دفع المكلفين بالضريبة إلى التصريح الصحيح، و توسيع الأوعية الضريبية، لازالت ظاهرة التهرب الضريبي متفشية إضافة إلى ضعف التحصيل، هذا ما نتج عنه لجوء الدولة إلى تدعيم إيرادات ميزانية الجماعات المحلية في شكل إعانات تعويضية.

3. التفاوت في الموارد الجبائية:

ساهم في حدة هذا المشكل التقسيم الإقليمي لسنة 1984، الذي كان يرمي إلى تقريب المواطن من الإدارة، و الذي نتج عنه 48 ولاية بعد أن كانت 31 ولاية، و 1451 بلدية بعد أن كان 704 بلدية، وأهم ما يؤخذ على هذا التقسيم إغفاله للجانب المالي، حيث هناك مناطق تتميز بأنشطة اقتصادية و تجارية تسمح بمد ميزانية الجماعات المحلية بإيرادات جبائية وفيرة، و هناك مناطق محرومة و نائية تقل فيها الأنشطة الاقتصادية والتجارية مما يحرمها من الإيرادات المحلية ذات الطابع الجبائي، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية.

هذا ما لاحظناه مثلا في بلدية اولاد عيسى النائية، حيث يقل فيها النشاط التجاري هذا ما يحرمها من ايرادات جبائية بالمقارنة بالبلديات التي تتميز بنشاط تجاري نشط، حيث

أن إيراداتها الجبائية ضعيفة مما يعيق التنمية المحلية بهذه البلدية، و تصبح تعتمد على اعانات الدولة من أجل تسيير

4. مركزية التشريع الضريبي:

هناك غياب تما لسلطة جبائية محلية، حيث يتم إحداث الضرائب و الرسوم مركزيا، و كذا تخصيصها و تعديلها، و هذا ما قد ينعكس سلبا على ميزانيات الجماعات المحلية، بإقصاء المبادرات المحلية في إحداث ضرائب و رسوم تعد مصدرا مهما لكون المسؤولين المحليين أقرب بكثير من المواطن المحلي عموما، و المكلف المحلي خصوصا، لاسيما و أن الموارد الجبائية المحلية غير كافية لتمويل النفقات المحلية (بوزيدة حميد، 2007،ص70).

الخاتمة

تعتمد الجماعات المحلية في تمويلها على موارد خارجية كإعانات الدولة و القروض، و موارد خارجية قسمنها إلى موارد جبائية و موارد غير جبائية، و بتركيزنا على الموارد الجبائية المحلية استنتجنا أن هناك موارد جبائية تحصلها الجماعات المحلية بصفة جزئية و هناك من تحصلها بصفة كلية.

ومن خلال دراستنا لتطور الإيرادات الجبائية المحلية لولاية بومرداس رأينا أن مساهمتها في ميزانية الجماعات المحلية تبقى ضئيلة، ويعود ذلك إما لصعوبة التحصيل أو لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي بالإضافة إلى كون التشريعات الضريبية تتميز بالمركزية إذ أن الدولة هي التي تقوم بوضع القوانين التي تنظم عملية تحصيل هاته الإيرادات الجبائية، وهنا نجد أن البلدية لا تتمتع بالحرية في تحديد الوعاء الضريبي أو فرض نسب معينة من الضرائب.

من هنا يمكن القول أنه لا يوجد لامركزية حقيقية في الجزائر، فالبلديات لا تتمتع بالحرية في تدبير مواردها المالية الجبائية، حيث أن معظم الضرائب المحلية التي لها إيرادات بنسب عالية يتم تحصيلها من السلطة المركزية المتمثلة في مديرية الضرائب، هذا ما أظهرته نسبة الإيرادات الجبائية من الميزانية الاجمالية لبلديات الولاية حيث أنها لم تتجاوز 23,61%، أي أن الإيرادات المحلية المتأتية من الجباية تغطي نسبة ضئيلة من نفقات البلدية هذا ما يؤدي بالبلدية إلى الاستعانة بالدولة في توفير مواردها المالية في سبيل تحقيق حاجيات المواطنين.

من خلال ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة منح الجماعات المحلية جانبا من الاستقلالية المالية خاصة في سن الضرائب التي تراها ضرورية في زيادة مواردها المالية.
- ✓ تكفل الدولة ببعض مصاريف التسيير خاصة المتعلقة بصيانة المدارس والمساجد لتخفيف العبء على النفقات الكبيرة التي تثقل كاهل الجماعات المحلية .
- ✓ ضرورة الاعتماد على ضرائب محلية منتجة للموارد وتجاوز الضرائب التي تركز في معظمها على القطاعات الأقل حيوية في الاقتصاد.

المراجع

1. بوزيدة حميد،التقنيات الجبائية، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.
2. أحمية فاتح، السياسات الجبائية كأداة للتنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة عنابة،2012.
3. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة عنابة، العدد4.
4. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2017.
5. قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2017.